صادق الاقتراع

الرئيس يحتاج لرجال

محمد علي سعد

< وجود فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بعدن طوال الفترة الماضية حرك المياه الآسنة في المدينة وبدأ المسؤولون فيها يداومون في مقار عملهم من الثامنة صباحا ولا يبرحون أعمالهم إلا قرابة الثانية ظهرا وهو أمر لا يلمسه المواطن إلا نادرا وكأن الكثير من المسؤولين في السلطتين التنفيذية والمحلية لا يعملون بأمانة إلا بحضور الرئيس وتحسبا له ولمتابعته لهم وللمسؤوليات التي تقع على عاتقهم لذا فإن القول الشائع «العصا خرجت من الجنة» هو قول صحيح مئة بالمائة.

وفي هذا الصدد كم أشعر بالخجل نيابة عن كثير من الوزراء والمسؤولين وأنا أسمع نفاقهم السمج.. لولا الرئيس لما قام خليجي عشرين ولولا المتابعة الشخصية من فخامته لما أنجزت المشاريع المرتبطة بالبطولة ولولا حضوره الفاعل ما شاركت الجماهير في إنجاحها بتلك الصورة الرائعة.. والآن يكررون عبارات وشعارات بنفس الصورة البليدة.. تصريحات يطلقونها نهارا جهارا بأن وجود الرئيس بعدن سرع من وتيرة العمل في سلسلة طويلة من المشاريع ليس في عدن وحسب ولكن في أبين ولحج وحضرموت.. الخ.

والسؤال لم يتفرغ الرئيس لإنجاح خليجي عشرين ولقضايا تحريك المشاريع المتعطلة ويوجه بإقامة مشاريع جديدة ويقوم بشخصه الكريم بالزيارات الميدانية لكل مرافق الحياة ويتابع سير العمل فيها.. لم يتفرغ فخامته لمتابعة أعمال المحافظين والسلطتين التنفيذية والمحلية.. ماذا يعمل أولئك المسؤولون؟ ولو لم يقم الرئيس بكل تلك الجهود فما فائدة هذا الطابور الطويل من المسؤولين «من وزراء وغيرهم» وما الفائدة المرجوة من الوزارات التي يستوزرونها؟ كارثة حقيقية حين تتحول الحكومة بكل طاقتها الى دائرة يتابعها الرئيس كي يقوم بواجباتها والتي من المفترض القيام بها دون ملاحقة من الرئيس، كارثة أن تتحول الحكومة وبعض المحافظين والمسؤولين في السلطتين التنفيذية والمحلية إلى عبء جديد على أكتاف الرئيس، في حين المفروض أن يكونوا هم حجر الزاوية والأساس الفاعل لكل عمل أو إنجاز بحكم مسؤولياتهم في الحكومة والمحافظات.. الخ.

المواطن اكتشف للمرة الألف أن هناك بطالة مقنعة يتمتع بها وزراء ومحافظون ومسؤولون تنفيذيون وأعضاء مجالس محلية.. بطالة مقنعة لأنهم ينهكون الدولة بمرتباتهم الكبيرة وامتيازاتهم المادية والأدبية، فيما أداؤهم أقل من أداء أبسط جندي يقوم بحراسة نقطة في أي طريق فرعي في الشارع.

جريمة عندما لا يعمل الوزراء إلا بحضور الرئيس وتوجيهاته ومتابعته لهم، وأمر مؤسف عندما لا يداوم المحافظون والمسؤولون التنفيذيون في أوقات الدوام الرسمي ولا يعالجون أوضاع محافظاتهم ومواطنيهم إلا في حضرة الرئيس.

يشعر المواطن بالكثير من الحزن والأسى على طابور المسؤولين الذين يأخذون كل شيء من الدولة على أساس مناصبهم واشتراطها بخدمة الصالح العام ليتحولوا الى عبء على الخزينة العامة وعلى المواطن وعلى الرئيس نفسه.

المواطن يتعاطف مع الرئيس وهو يراه يعمل كل شيء بيديه بديلاً عن الحكومة وعن المحافظين وعن .. وعن.. وكأن الرئيس هو المعني والمهموم بقضايا الوطن والمصالح العليا للشعب، وكأنه رئيس بلا رجال حقيقيين يقومون بواجباتهم وينفذون مسؤولياتهم على الأقل مقابل ما تمنحهم الدولة من امتيازات بحكم مناصبهم.

مؤلم أن يتابع الرئيس الطريق والجامعة والحالة الأمنية ونشاطات الشباب والسياسة الخارجية والتنمية.. الخ.

إذا هذا الجيش الجرار من المسؤولين ماذا يعملون؟ ولمَ هم في الأصل باقون في مناصبهم إذا كان كل شيء على الرئيس وهم مجرد صَور تتحرك أمام كاميرات المصورين، وألسنة تقر بأن كل شيءٍ عمل ويُعمل هو بتوجيه مباشر من الرئيس!! طيب أيش فائدة وجودهم ولم يستمر بقاؤهم مسؤولين على شعب، المفروض عليهم ان يخدموه ويقدموا له كل شيء وفق برنامج الحكومة والبرنامج الانتخابي لفخامته والبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام، لنجد واقع الحال يقول إن هناك عددا غير قليل من المسؤولين قد حولوا الشعب لخدمتهم وخدمة مشاريعهم الشخصية، وأولها الإثراء على حساب كل شيء وأي شيء ومنها المضاربة في سعر رغيف الخبز الخاص بالمواطن المتعب..

والخلاصة فليسمح لنا فخامة الرئيس أن نسدي إليه برأينا المتواضع والذي نقول فيه: إنه وفي هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها بلادنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وديمقراطيا.. الخ والمتطلبات الضرورية المهمة لمعالجتها، نقترح لفخامته تشكيل حكومة ظل من تسعة وزراء رجال بمعنى الكلمة، ومسؤولين شرفاء تساعده لإدارة شئون البلاد والعباد، ويكون بمعيتهم مجموعة فرق عمل تنفيذية على قدر كبير من الكفاءة والمهنية يواجه بها فخامته التحديات القائمة تاركا بقية أعضاء الحكومة من المتبطلين، وكذا جماعة المراثون التي تتسابق على الاثراء الشخصي من وزراء ومحافظين ومديرين تنفيذيين ومجالس محلية وقيادات مؤتمرية يتركهم كديكور أمام الرأي العام حتى تحين الفرصة لإقامة حفل توديع جماعي لهم بعد الانتخابات البرلمانية في ابريل القادم ٢٠١١م أو يجعل المولى عز وجل لنا كشعب وللرئيس الانسان مخرجا جميلا بإذن الله.

للتأمل

□ نقول للذين يقرون أن كل شيء يعتمل في البلاد هو بتوجيه من الرئيس وبمتابعته الشخصية نقول لهم وباللهجة المصرية «قاعدين ليه ما تقوموا تروحوا».□

مشيرة إلى أن مثل هذا العمل يعد جريمة لا تسقط بالتقادم وأن الشعب بمختلف شرائحه سيحاسبهم إذا ما أقدموا عليها.. الحصيلة التالية فيها المزيد من المواقف الوطنية التي تعكس نبض الشعب في مختلف المحافظات.

ـــون لـ«الميثاق»:

ـات جريمة لا تسقط بالتقادم

الأخرى لتحقيق مكاسب ما كانت لتحصل عليها لو آمنت بالديمقراطية وأن صندوق الانتخابات هو الفيصل.

محكومة من الناحية القانونية

الى ذلك أكد الدكتور عبدالله الفسيل أستاذ القانون وفلسفته بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء فشل المعارضة في رهانها على تحريك الشارع قانونياً.. وارتكاب خروقات للدستور والقوانين النافذة معبراً عن ذلك بقوله: لاشك أن الانتخابات استحقاق دستوري وقانوني، ولذلك نصت المادة «٤٣» من دستور الجمهورية اليمنية على أن «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء.. الخ»، ويتكئ هذا الاستحقاق على النهج الديمقراطي ذي الوجهين والمتمثل في استخدام الحق الديمقراطي أو عدمه.. وبالتالي إما أن يشارك المواطن في الانتخابات أو يقاطعها.. سيان.. وينطبق ذلك على موقف بعض أحزاب المعارضة وعلى وجه الخصوص الأحزاب المفلسة شعبياً والتي تخشى سقوط مرشحيها في حالة مشاركتها في الانتخابات، فمن حقها المقاطعة وليس لها غير ذلك.. فإذا كان التعبير عن الرأي حقاً مكفولاً بموجب الدستور طبقاً لنص المادة «٤٢» منه والتي جعلت «لكل مواطن حق الاسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون» إلا أنه يتضح من خلال نص المادة المشار اليها أن حق التعبير عن الرأى ليس حقاً مطلقاً يمكن للانسان أن يستخدمه دون قيد أو شرط، وإنما مشروط بأن يتم وفقاً للقانون، والمقصود بذلك قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات رقم «٢٩» لسنة ٢٠٠٣م والذي نص في المادة الرابعة على وجوب اتباع الجهة الداعية للمظاهرة أو المسيرة إجراءات وترتيبات سابقة على القيام بها حيث نصت هذه المادة على ما يلي:

أ- يجب على كل من أراد تنظيم مظاهرة أو مسيرة تشكيل لجنة تقوم بتقديم بلاغ الى الجهة المختصة قبل وقت لا يقل عن ثلاثة أيام من تاريخ بدء المظاهرة أو المسيرة على أن يكون البلاغ مكتوباً ومحدداً فيه تاريخ وتوقيت بدء المظاهرة أو المسيرة ومكان تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانتهائها وذكر أهدافها وأسبابها وارفاق الشعارات التي سترفع خلالها، على سبيل الاحاطة والعلم، وأن يكون البلاغ موقعاً عليه من اللجنة وموضحاً فيه أسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهنهم وعناوينهم، وفي حالة أن تكون الجهة الداعية حزباً سياسياً أو منظمة جماهيرية أو نقابة مهنية فيجب أن يكون البلاغ موقعاً عليه من الممثل القانوني للحزب أو المنظمة أو النقابة وممهوراً بختمها بالاضافة الى أسماء وتوقيعات اللجنة، وللجهة المختصة التحقق والتأكد من صحة ما جاء في البلاغ المقدم إليها.

ب- على الجهة المختصة عند تقديم البلاغ إعطاء استلام مكتوب يحدد فيه تاريخ وساعة استلامه واسم الشخص المستلم وتوقيعه وختم الجهة المختصة.

كما نصت المادة «٥» من نفس القانون على حكم تكميلي مقتضاه أنه يجوز للجهة المختصة متلقية البلاغ التنسيق مع الجهة الداعية للمظاهرة أو المسيرة لاعتبارات أمنية بحتة تعديل موعد بدء المظاهرة أو المسيرة أو نقطة تجمعها وانطلاقها وخط سيرها وانتهائها بما لا يزيد عن أربع وعشرين ساعة، فإذا لم تقتنع الجهة الداعية بمبررات التعديل جاز لها خلال أربع وعشرين ساعة تقديم طعن الى المحكمة المختصة.. وعلى المحكمة نظره بصفة الاستعجال والبت فيه خلال اثنين وسبعين ساعة، ويعتبر قرارها باتاً ونهائياً.. وأنه يستفاد من هذين النصين أن المظاهرة أو المسيرة محكومة من الناحية القانونية بضرورة الابلاغ عنها من منظميها قبل ثلاثة أيام على الأقل سابقة على قيامها، وأن يقدم ذلك البلاغ مكتوباً وأن يقدم الى الجهة المختصة وهي بموجب القانون ادارات الأمن في أمانة العاصمة أو المحافظات أو المديريات وأن من حق هذه الجهة التنسيق مع الجهة الداعية لتعديل موعد بدء المظاهرة أو خط سيرها ويعتبر هذا الاجراء من جانب منظمي المسيرة أو المظاهرة أو الداعين لها اجراءً وجوبياً لمشروعية وقانونية أي مسيرة أو مظاهرة يترتب على مخالفته الحبس مدة لا تزيد على شهرين أوغرامة لا تزيد عن خمسين ألف ريال وذلك طبقاً لأحكام المادة «١٠» من ذات القانون، ما لم تكن هناك عقوبة أشد منصوص عليها في القوانين النافذة فتطبق هذه الأخيرة بدلاً من العقوبة الواردة في المادة السالفة الذكر.

كما نصت المادة السادسة من نفس القانون المشار اليه أعلاه بإلزام الجهة الداعية واللجنة بذل أقصى جهد للحيلولة دون الاخلال بالسلوك السلمي للمظاهرة أو المسيرة والتعاون مع الجهة الأمنية في منع أي إخلال بالأمن والنظام.□

مسعود: مخالفة اجراءات تنظيم المسيرات والمظاهرات تستوجب الحبس

أبناء صعدة لـ«الميثاق»:

سنمضي نحو الانتخابات.. واتفاق المشترك مع المتمردين كشف المؤامرة

□ في البداية تحدث الشيخ ناجي سالم حسن لزه- مديرية منبه قائلاً:

- الأوضاع التي تمر بها البلاد تتطلب جهودا الجميع من أجل مصلحة الوطن، فالوطن غال وقد يبدي الانسان عدم الاهتمام بأي شيء عندما يكون قادرا على اختيار البديل ولكن هناك ثلاثة أشياء لا يستطيع أي انسان أن يختارها أو بمعنى أصح لا بديل لها وهي: «الأب والأم والوطن»، فليس لأحد القدرة على اختيار أحدهم، وان فقد أحدهم فلن يجد البديل وتقصير الانسان تجاهها جريمة يعاقب عليها الله عز وجل.. فالمطلوب من المشترك ان يقدم مصلحة الوطن على أية مصلحة وأن يمارس حقوقه السياسية بما يخدم مصلحة الوطن بمصداقية وواقعية وذلك من خلال أهم حدثين يعيشهما الوطن حالياً:

الأول: الإعداد للانتخابات النيابية القادمة في ابريل ٢٠١١م، فيجدر بالمشترك المشاركة الفاعلة من خلال تقديم البرامج الواقعية ونشر الوعي بما يعزز الثوابت الوطنية بدلا من المقاطعة وتحريض المواطن على عدم ممارسة حقه الانتخابي والتعبير عن رأيه.

والثاني: الحوار الوطني الذي يعتبر المشترك أحد أطرافه وهو أكبر فرصة للمشترك ليثبت فيها حسن نواياه ونضاله من أجل الوطن والشعب ان كان كذلك.. أما قولهم بأنهم يناضلون من أجل صعدة وأبنائها، فأين الافعال، ماذا قدموا لصعدة وأبنائها، فالله سبحانه وتعالى يقول: «يا أيها الذين آمنوا لما تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون» صدق الله العظيم. أعتقد أن اتفاق المشترك مع الحوثي يسعى كلا الطرفين فيه لتحقيق أهداف شخصية وخاصة الاخير الذي يسعى لتوظيف الاول لصالحه، أما الاول «المشترك» فهو لا يجيد أي شيء سوى الصيد في المياه العكرة، وإذا كان للمشترك أي نضال من أجل صعدة وأبنائها فيجب أن يظهر هنا، فما موقفه من ممارسة الحوثيين للقتل والتنكيل وقطع الطرق والأعمال الإجرامية التي يمارسونها من بعد توقف الحرب السادسة الى الآن، أم أنهم متفقون على هذا وكان الاتفاق عبارة عن انضمام المشترك لأتباع الحوثي والتنصل عن الانتخابات والحوار قد يؤيد ذلك من وجهة نظري إن لم يثبت المشترك العكس.

المشترك حالة انفصام

□ ومن جانبه يقول الاخ بكيل حسان القحفة- عضو اللجنة الدائمة الرئيسية: زعم الاخوة في المشترك لا يمت للحقيقة بأية صلة، وقد تكون إحدى المشاكل الأساسية لأبناء صعدة موقف المشترك من تمرد الحوثيين ضد الدولة، فتارة يدعو المشترك الى وقف الحرب وأخرى يطالب الدولة القيام بمهامها أمام الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المتمردون وأصبح حال اخواننا في المشترك متخبطا يريد كسب عواطف الناس والتحالف مع أي كيان ضد الدولة حتى لو كان مع الشيطان، أما اتفاق الحوثيين مع المشترك فلا أستغرب من ذلك رغم الخلاف الفكري والايديولوجي بينهما الا أن الكل يتجه نحو خرق السفينة بأية طريقة مع تحفظي على أن هناك قيادات في المشترك وطنية الا أنها ضعيفة جدا ولا يسمع لآرائها في هذا الكيان، وليس ذلك غريباً فقد مايسمى بالحراك في المناطق الجنوبية من خلال أعماله التخريبية وقتل الأبرياء في الطرقات الأرضية الخصبة لتنظيم القاعدة وذلك بتواصل سري. والمشترك في صعدة يحاول تسجيل مواقف لأهداف وتطلعات من خلال اللقاءات وإصدار البيانات لأن معظمهم متعاطفون مع الحوثيين سواءً بقصد أو بغيره وينفذون توجيهات قياداتهم العليا، واعتبر أن الحوثيين والمشترك لهم أجندة خارجية تقوم بدعمهم ولملمة شملهم ولكن الشعب يرفض الانفصال والانتهازية والعودة الى ما قبل ثورة سبتمبر مهما وعايشته صعدة من مشاكل كبيرة لمدة ست سنوات لم نرَ لهم دوراً نضالياً وإيجابياً في حل مشكلة صعدة للحفاظ عليها وعلى أبنائها وعلى البنية التحتية والمصلحة العامة، وأين دورهم في ترسيخ السلام والأمن والاستقرار، والتوجه الجاد لبناء جسور المودة والمحبة والوفاق بين أبناء المحافظة، فالجميع يعرف ان دورهم كان يفرق لا يجمع القلوب على الإخاء والتسامح وكان يزيد الطين بلة، فأين دورهم عندما كانوا يسمعون ويرون ولا يحركون ساكنا، وصعدة وأبناؤها تحترق، لقد عرفناهم دوما ضد المصلحة العامة ومع تفريق وتمزيق المجتمع ولا يهمهم مصلحة المواطن والوطن فهم يسعون لمصالحهم الخاصة فقط.

والاتفاق الاخير الغريب بين اللقاء المشترك والحوثيين نسأل الله أن يعين الحوثيين على تحمل هذا الاتفاق لأن من عادات وتقاليد المشترك التنصل لانعدام الصدق والأمانة فيه.

وهذا الاتفاق سيتبع غيره من الاتفاقات وسوف يذهب أدراج الرياح كسابقه.. منبهاً أن هذا الاتفاق ليس حبا في الحوثيين وسواد عيونهم وإنما يراد به نشر الفوضى والهروب من الحوار الوطني والحق الانتخابي وتبريرا لرفضهم له لما يحمله من ثقافة سياسية وتوجهات للخروج بالوطن الى الطريق الصحيح، أما اللقاء المشترك فيريدون دستوراً على رأيهم وديمقراطية خاصة بهم لتحقيق مصالحهم الشخصية ولو كلفهم ذلك المساس بالوطن ومقدراته ومكتسباته، فمن يرفض الدستور والقانون والحوار الوطني البناء فلا يريد إلا الفوضى وتمزيق الوطن ووحدته التي هي خط أحمر عند كل اليمنيين لا يجوز المساس بها.. ومن يقدم الدعم المباشر وغير المباشر من أجل دعم ما يسمى بالحراك الانفصالي فهذا هو نضالهم المعروف.

□ أما الاخ شاهر حميد كباس- أحد أبناء مديرية سحار فقد قال: أين أحزاب اللقاء المشترك طيلة تلك الحروب الستة التي مرت بها صعدة لم يفعلوا أي شيء ولم نرهم على الساحة.. وأبناء صعدة لا يرغبون أن يمثلهم أحد في المطالبة بحقوقهم أو الدفاع عنها ولا يمكن أن يمثلهم اللقاء المشترك في مثل هذا أو لم يحصل ان مثلهم أحد لا من السابق ولا في المستقبل، ومن يقومون بالفوضى في صعدة مدفوعون من الخارج لزعزعة أمن الوطن، وحقوق أبناء صعدة هم الاولى بأخذها ونطالب من يهمه الأمر بردع من قاموا بانتهاك الاموال والاملاك والارواح، واللقاء المشترك يتجنى على صعدة وأبنائها واتفاقهم مع الحوثيين إذا كان على الأسس التي ينص عليها الدستور والقانون ويحفظ أمن واستقرار الوطن ووحدته فنحن نباركه لكنه كما يعلم الجميع لمصالح خاصة بحتة.

إلى ذلك يقول رئيس فرع الحزب السبتمبري بصعدة عبدالعزيز بشر: لقد مثل قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة والسير في الإعداد للاستحقاق الديمقراطي في موعده المحدد ٢٧ أبريل المقبل، قراراً حكيماً بكل المقاييس، يؤكد المضي نحو إجراء الانتخابات في موعدها مهما تعالت الاصوات النشاز لقيادات أحزاب المشترك الداعية لعرقلة الانتخابات لإدراكها أنها لن تفوز وتخشى أن تخسر المقاعد التي لديها اليوم، وأكد بشر أن أبناء صعدة يدركون ان المشترك قد تحالف مع عناصر التمرد والفتنة وأصبح منبوذا لا يحظى بأية شعبية ولذا يسعى لعرقلة الانتخابات، مشيراً إلى أن المشترك أرسل قبل اسبوعين العديد من الوفود للالتقاء بالمتمردين من أجل التنسيق لإثارة المشاكل ضد الدولة، ولكن معظم أبناء صعدة مع الدولة وسيقفون للمخربين بالمرصاد.□

■ المتتبع للمسرحية التي ينفذها اللقاء المشترك بمحافظة صعدة تتضح له فصولها وأهدافه من ورائها.. فها هو اليوم يعقد في فصلها الاخير اتفاقاً مع الحوثيين ويتباكى على ما ألم به من كرب ودمار وقتل.. بينما كان بالأمس يطالب الدولة القيام بدورها لفرض هيبتها وإنهاء التمرد في صعدة وتارة يطالب بإيقافها على مدى ست سنوات مرت على الوطن عامة وصعدة خاصة بالخسائر البشرية والمادية، وأحزاب اللقاء المشترك تنظر بعين من لا يعنيه الأمر وذر الرماد على العيون وكأنهم غير يمنيين؟ وها هم يبرمون اتفاقاً مع الحوثيين ويصدرون بيانات رنانة يتباكون فيها على صعدة وأبنائها وحرصهم عليها. بينما الكل يعرف في صعدة وسائر أبناء الوطن زيف هذه الادعاءات التي أتت مع قرب الاستحقاق الانتخابي.. كما أن اللقاء المشترك ليس له أي رصيد في محافظة صعدة فهي المحافظة الذهبية.

يستنكر ويستغرب أبناء محافظة صعدة تباكي اللقاء المشترك وغيابه طيلة الاعوام الماضية.. وكيف لهم أن يضعوا أيديهم في أيدي من دمر محافظتهم وقتل واختطف أبناءهم ويتابعون ذلك بدم بارد، فمصالحهم الخاصة فوق الوطن والمواطن وأمنه واستقراره.

صحيفة «الميثاق» استطلعت آراء عدد من أبناء محافظة صعدة حول مسرحية المشترك.. ومن يكذب على مَـنْ.. فإلى الحصيلة:

صعدة: منصور حزام

□ كباس

شاهر كباس:
لا نقبل أن يمثلنا المشترك أو المتمردون

□ القحفة

بكيل القحفة:
هناك أحزاب ساهمت في إشعال الحرب

□ بشر

بشر:
المشترك يحتضر في صعدة بعد تحالفه مع المتمردين

لزه: أين المزاعم «النضالية» للمشترك في صعدة وما مواقفه من جرائم الحوثيين؟!

أحمد شعرة: للمشترك دور في معاناة صعدة!

كلفه ذلك من ثمن وفاءً لمبادئ وأهداف الثورة التي رسمها الشهداء.

واضاف يتم كل هذا في توقيت حرج لإحباط المؤتمر الشعبي العام وإثنائه عن إجراء الانتخابات في موعدها وهذا كلام بعيد، فهم يقولون ان لديهم قاعدة شعبية على مستوى الوطن فأين هي؟، فالشعب مع الانتخابات ولم أرَ طول حياتي معارضة تطالب بتأجيل الانتخابات الا في بلادنا بغرض إثناء المؤتمر وتقاسم الدوائر قبل الانتخابات وهذا هو الإفلاس بعينه.

أين دورهم؟!

□ أما الاخ أحمد حسين شعره- عضو المجلس المحلي بمديرية صعدة من جانبه تحدث بالقول: من العجيب ما نسمعه من اللقاء المشترك من تباك واهتمام من أجل إسعاد ورفاهية أبناء محافظة صعدة، هذا المنطق غريب علينا وعلى أبناء محافظة صعدة لأننا بكل صراحة لم نرَ أو نسمع بهذا الدور «النضالي» من قبل اللقاء المشترك على ما يزعمون، فما الدور النضالي الذي قاموا به من أجل صعدة وأبنائها، وكما نسمع وعرف كل العالم